البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطل السياساتي والاجتماعي

أ. م. د. عبد الجبار محمود العبيدي
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

الخلاصة

يشير الفكر الفيزوقراطي Physiocrates الطبيعي والمفكرون الفيزوقراطيون/ الطبيعيون (نسبة الى حكومة الطبيعة اي الحكومة التي تنهل مبادئها من الطبيعة) الى ضرورة عدم تعارض قوانين الملوك الوضعية مع القوانين الطبيعية، لأن من شأن تلك المخالفات ان تولد الالام والعذابات المجتمعية، ويمكن للملك او رئيس الدولة (بلغة اليوم) ان يتوصل الى إكتشاف القانون الطبيعي عن طريق استلهام العقل له، ولن يجد صعوبة في ذلك لان القانون الطبيعي بحسب ديكارت يتميز بوضوحه .

اما اذا حاول الملك او رئيس الدولة مخالفة القانون الطبيعي فيما يصدره من تشريعات، فان الوسيلة الوحيدة لمجابهة ذلك، هو تمسك الرأي العام بالقانون الطبيعي، ومن اجل ان يتمسك الشعب بالقوانين الطبيعية يجب تعليم الشعب، وضمان التعليم للمواطنين لانه الوسيلة الوحيدة لتنوير الرأي العام، وتهيئته لمراقبة الحكم. هذا الكلام ابن منتصف القرن الثامن عشر، اي ان عمره يزيد على مئتين وخمسين عاما، فما بالك ان احد مخرجات حركة القوانين الطبيعية هي المورد البشري الصائر الى قوة عمل تحتاج الى قوانين حكومية صارمة لتعبئتها ومنعها من البطالة باي شكل من الاشكال، وما بالك ان هذا الخرق للقانون الطبيعي اصبح مزمنا ويزداد تفاقما بفعل تخبط وارتباك وخلل بل وخطل السياسات الحكومية المزادة بضعف الوعي المجتمعي للفرص البديلة المزاد ارتباكا بفعل الخطاب السياسي غير ذي اتجاه وغير المسؤول، وما بالك ان تعبئة تلك الموارد لا يشكل استجابة لقانون طبيعي، فحسب، بل ولا الى استجابة لحاجات مجتمعية واقتصادية على درجة عالية من الاهمية في ظل ظرف عال التعقيد، وما بالك ان الايدي العاطلة عن العمل هي ثروة وثروة يزداد اهتمام العالم بها لدورها الجوهري في اي عملية للتنمية وفي اي صياغة عقلانية لأهدافها، بل ان التشابك والتداخل بين عملية التنمية وتعبئة الموارد البشرية وتنميتها اصبح في علاقة جدلية يصعب فصم عراها، كما يصعب استثناؤها في ظل التنافسية العالمية والتحديات المنتصبة بقوة في وجه اي برنامج واعٍ للوجود واستمرار البقاء حتى في شكله البوهيمي المحض .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ١٩
العدد ٧١
الصفحات ٢١٥- ٢٢٥

مشكلة البحث

تزايد الموارد البشرية المتمثلة بقوة العمل النشيطة المتعطلة عن العمل من المياومين وحملة الشهادات بما فيها العليا وبالذات من المتفوقين والنابغين .

هدف البحث

الكشف عن حقيقة هدر الموارد البشرية وطبيعتها والاسباب الكامنة ورائها على المستوى الموضوعي/الخارجي والداخلي، وعلى المستوى الذاتي متمثلا باختلال وخطل السياسات الحكومية والسلوك المجتمعي .

فرضية البحث

ان الهدر في المورد البشري ناجم في جزء منه عن اسباب تقنية كبيئة تشترط منطق التطور واتجاهات النمو في الاستخدام والدخل، وفي جزئه الاخر ناجم عن اسباب ارادوية سياساتية مختلة وخيارات مجتمعية خطلة.

مقدمة

ان بحثنا هذا سوف يتجاوز اللغة المالوفة والتنظير الاجتراري لطبيعة واشكال البطالة، والطروحات في توصيفها والحلول المقترحة لها كأمنيات لا تجد اساسا لها في الواقع العملي باشتراطاته ومحداته الخارجية الاسيرة هي ذاتها لبنية داخلية محكومة بالتقنية، والداخلية في بعدها السياساتي غير ذي اتجاه والمزاد بخيارات مجتمعية مضلله تزداد تضليلا ورضىً غبياً بوعود وإنتظار مغذى بدعم ومقوى بإشكال للرعاية الاجتماعية ابسط ما يمكن وصفها بانها رعاية لمصالح تفعيل المضاعف (بالمفهوم الكينزي) ليخدم مناطق خارج الوطن، وعلى حساب رعاية البنية الانتاجية وتعديل الهيكل الاقتصادي المعوج بما يسمح في تحقيق اهم واول هدف للنظام الاقتصادي – بحسب بكنكهام – الا وهو تحقيق الحد الاقصى من الكفاءة الانتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية لتلافي البطالة. قاصدين الدخول فورا في استقراء موضوعة البطالة ومضاهاة الوقائع دون خدوش نظرية خارجية

تم تقسيم البحث اربعة محاور هي:-

الاول:- البطالة / تعريفها وانواعها
الثاني:- المزايا الناجمة عن استخدام قوة العمل النشيطة/ على المستوى السياسي، الاقتصادي، السايكولوجي، الاجتماعي، وعلى مستوى حقوق الانسان .
الثالث فتناول اسباب البطالة على المستوى التكنولوجي والسياساتي.
الرابع معالجة البطالة من خلال معالجة الحركة.

المحور الأول/ البطالة /تعريفها / انواعها

يسود الادب الاقتصادي تعاريف كثيرة مكررة لمفهوم البطالة بوصفها نقيض الاستخدام/ التوظيف/ العمل، وتكاد تجتمع تلك التعاريف وتتفق على ان البطالة، هي الحالة التي يكون فيها الافراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدوه، او يجدون عملا جزئيا/ ناقصا/ و/ او دون مؤهلاتهم، او دون ما يضعون هم انفسهم، مسبقا لعمل لائق من وجهة نظرهم وهذه مسالة في غاية الاهمية سناتي عليها لاحقا.

واذا كانت الحالة الاولى تؤشر لبطالة من نوع الكامل فان الحالتين اللاحقتين تؤشران لما يعرف في الادب الاقتصادي بالعمالة الناقصة "انظر على سبيل المثال. علي محمد سعدي. اقتصاديات العمل. القاهرة ١٩٩١." ايضا "سعد سلمان عبد الله، العمل، التشغيل والبطالة. المفاهيم الأساسية مقاله منشورة على الانترنيت الصفحة الاقتصادية www.Economicpaper.com ".

ايضا "فلاح حسن ثويني ووحيده جبر خلف، دراسة في مشكله البطالة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. الجامعة المستنصرية. العدد١١ ٢٠٠٦. "

الا ان هذه التعاريف المكررة والمجتزئة للبطالة تتناسى الحقيقة في كليتها Holistic وتنظر الى جزء محدود منها وهو عدم العمل، والحقيقة ان البطالة كمفهوم يحتاج الى مقاربة Dupuit اكثر منطقية للحقيقة الموضوعية كونها:-

١- اقعادا Ruler وتبديدا لقوة انتاجية، وموارد بشرية منتجة لقيم مادية نافعة تشكل في جوهرها حسب مصطلحات باران " بول باران . ١٩٧١. ص٧٦-٧٨ " بالناتج الاحتمالي الضائع بسبب :
أ- البطالة الكاملة.
ب- العمالة الجزئية / الناقصة.
ج- الاستخدام غير الامثل، اي البطالة الناجمة عن غياب الكفاءة.
د- البطالة الاحتمالية الناجمة عن ضياع فرص للاستثمار وما يترتب عليها من سلسلة من خلق الدخول والنمو والاستخدام يمكن التعبير عنها بالناتج الاحتمالي الضائع الناجم عن البطالة الاحتمالية التي تسببها بطاله قوة العمل النشيطة .
٢- ان قوة العمل النشيطة التي تتراوح اعمارها حسب التقديرات الدولية مابين سن ١٥ سنة و٦٥ سنة، في حالة استخدامها قادرة على خلق دخول كافية ليست لاعالة نفسها بل وإعالة اسرها .
٣- انها القوة القادرة على خلق قيمة اكبر من القيمة التي تشترى بها ويمثل الفرق ما اصطلح على تسميته بالقيمة الزائدة surplus value بالمفهوم الماركسي "انظر راس المال . مؤسسة المعارف، بدون تاريخ. المجلد الاول والثاني. ص٢٤٢-٢٦٩" وهذا الفرق يذهب الى صاحب العمل على شكل ارباح وفوائد وريوع، بعبارة اخرى فان قوة العمل هذه ليست قادرة على اعالة نفسها، واعالة اسرها، فحسب، بل واعالة البرجوازية والاوليغارشية والارستقراطية كطبقات طفيلية تعيش على اذرع الطبقات الكادحة وعلى نتاجاتها وابداعاتها الفكرية .

المحور الثاني/ المزايا الناجمة عن استخدام قوة العمل النشيطة

ان قوة العمل النشيطة في حالة استخدامها في مجالات منتجة للسلع او لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية النافعة فانها تسهم في :-

١- على المستوى السياسي

الانشغال بالعمل وكسب الرزق لتحسين نوعية الحياة كمصدر حاسم من وجهة نظر الكادحين، ومن ثم الاقلال عن ازعاج السلطات الناجم في جزء كبير منه عن البطالة، وابعادها عن متناول الخصوم السياسيين وقوى العنف (الارهاب) اللذين يجدون في تلك القوة العاطلة عن العمل مناسبة ذهبية للشراء والتوظيف ضد استقرار البلد وامنه، وتشويه النجاحات السياسية او منعها، واذا كان مثل هذا التحليل يدخل في باب الميكافيلية، فالميكافيلية بهذا المعنى، ليست سوى مطلبا جماهيريا وانتلجينسيا ملحا .

٢- على المستوى الاقتصادي

توفير موارد كبيرة يمكن ذهابها للرعاية الاجتماعية، ولضمان الامن واستتبابه، والتجهّز بعدة وعديد لمواجهة الاضطرابات المستمرة الناجمة عن البطالة، وتوظيف تلك الموارد لمزيد من الفعالية الاقتصادية ودفع النمو باستثمارات منتجة تمثل رحما امنا لقوة العمل، ومدرة لدخل مستمر بدلا من الدخل الرعوي البائس الذي من شانه ان يشوه اخلاقيات العمل، بل ويقتلها، ويشيع الاتكالية والتسولية وتتحول الرعاية الاجتماعية الى مفسدة واداة لتشويه هيكل البنية العاملة، هذا ناهيك عن الاحتمالات الواسعة في سقوط جزء كبير من الشرائح المعتمدة على دخل الرعاية في اتون التسول وخاصة في ظروف ضعف الايرادات العامة وتدهور اسعار المادة الخامية التي تشكل مصدر الدخل الكلي، وسقوطها في ضحالة التسكع والادمان على المخدرات والرذيلة في حاله استدامة دخل الرعاية الاجتماعية . اضف على ذلك شبكات الفساد التي يخلقها توسع تخصيصات الرعاية الاجتماعية وتصاعدها في كل موازنة .

وبلغة اقتصادية صارمة فان الفائدة الاقتصادية ستكون مركبة . ذاك ان الموارد التي تتحمل الموازنة العامة دفعها للعاطلين عن العمل ستذهب بدلا من ذلك، الى دعم وتعزيز القطاعات الانتاجية، وحينها (بعد فترة التفريخ Gestation period) وبدلا من زيادة الاستيرادات لمواجهة الطلب الناجم عن خلق دخول دون عمل (الرعاية الاجتماعية) ستزيد الصادرات او في الحد الادنى توفير الموارد الممكن تسربها عبر الاستيرادات بانتاج سلع معوضة . وبدلا من دفع الطلب Demand push في اقتصاد يفتقد الى العرض سنزيد دفع العرض باتجاه خلق صناعات وتقديم خدمات لمواجهة الطلب الذي يخلقه استخدام قوة العمل العاطلة .

٣- على المستوى السايكولوجي

وبتعابير السايكولوجيا فان الدخل المقترن بالعمل سيخلق ذاتا حرة كريمة تشكل عنصرا اساسيا لدفع الديمقراطية بدلا من سياسات التعكز على الحكومة في الحصول على دخل، والتي من شانها اعادة خلق الاستبداد وخلق شخصية مسلوخة عن ذاتها، متعوذة منها، ذليلة تشكل عنصرا مناهضا للتقدم والديمقراطية، وبتعبير أدم سمث، فان الاعتماد على الدولة في الحصول على دخل يعتبر مفسدة .

٤- على المستوى الاجتماعي

ان حصول قوة العمل على مصدر مستمر واكيد للدخل وبقوة العضلات والفكر، اي بالاعتماد على الكد والكدح، يشكل عنصرا اساسيا من عناصر تشكل الشخصية ويؤهلها لبناء اسرة عبر الاقتران بشريكة حياة، واذا علمنا عدد الفتيات المؤهلات للزواج، وما تشكله البطالة الليبدية Libido من اشكالات مجتمعية ذات اثار شبيهة بالكورتزون cortisone، تضرب ذات اليمين وذات الشمال "يخرج توصيفها عن نطاق بحثنا" نستطيع ان نقدر حقيقة الاثار المجتمعية في بعدها المستقبلي على لحمة المجتمع واستقراره. ويكفي الاشارة الى ان الطاقة الجنسية هي صنو الطاقة العضلية، وان التوتر الجنسي هو صنو التوتر الطبقي، وان التبديد الليبدي صنو التبديد الانفعالي السياسي، وبالذات وسط غياب المسؤولية الاجتماعية الاخلاقية، وتنصل السياسي عن واجباته، والمصلح الاجتماعي عن رسالته .

ولا ازيد الا في تعريف المعرّف إن قلت الاثار على المستوى الاخلاقي .

٥- على مستوى حقوق الانسان

اذا كان العمل حسب لافارج (حفيد كارل ماركس) رذيلة (باعتباره متضمنا على الاستلاب) "أنظر. راسل جاكوبي. ٢٠٠١. ص٤١" فان العمل هذا شبيه بالرؤى الوجودية التي تعاني من تخمة الحياة والتمتع حد الابتذال . بمعنى ان المجتمعات المتقدمة التي هاجسها المزمن هو العمل (بغض النظر عن استلابه) تختلف عن المجتمعات التي تفضل التسول على العمل ومنها من يفضل التفرج على بناته وهن يضربن على الدفوف ويقدمن اشهى لوحات الرقص الغجري على ان يعمل . بل ان العمل عيب لديهم، واذا كان العمل عيبا لدى الغجر، بل، واذا كان هناك ماهو امر وأسوأ منه، وهو كونه محتقر لدى الرجل الشرقي ....فان العمل في مجتمعاتنا اليوم، وفي القرن الحادي والعشرين، وفي ظل التحديات القاسية، والتي لا ترحم، يصبح العمل فضيلة وإيما فضيلة، ناهيك عن كونه حقا من حقوق الانسان الذي يطلبه .

المحور الثالث/ اسباب البطالة

ان السؤال الذي يدور في ذهن الجميع ويشكل هاجس الجميع من مواطنين مثقفين/ مسؤولين/ طلبة/ مياومين هو لماذا ؟ لماذا انا عاطل والاخر يعمل ؟ ماهي الاسباب اذا كنت انا باتم صحة وبكامل المؤهلات، ولدي القدرة والرغبة على العمل؟ لماذا، اذا علمنا بميزات قوة العمل النشيطة وتفردها البراكسي والاقتصادي والقيمي؟

يشار في الادب الاقتصادي غالبا الى ان اسباب البطالة تتوزع بين اسباب من طبيعة الهيكل الاقتصادي واخرى من طبيعة الدورة الاقتصادية، واخرى احتكاكية، وموسمية"أنظر على سبيل المثال.اسماعيل محمد هاشم . التحليل الكلي . دار الجامعات المصرية .١٩٧٣"

وبغض النظر عن الخلط الكامل بين اسباب البطالة وتجلياتها وتمظهراتها اجد ان من الضروري فك هذا الخلط باتجاه مقاربة اكثر موضوعية لاسباب البطالة التي نعتقد انها تتوزع على الاسباب الاتية :-

اولا- بطالة ناجمة عن اسباب تكنولوجية

ان ما يعرف بأثر ريكاردو Ricardo effect الذي ينص على وجوب ان تؤدي الزيادة في الاجور النقدية الى احلال المعدات/ الالات / والتجهيزات محل العمل، يتطلب ضرورة ان تؤدي الزيادة في الاجور النقدية الى ارتفاع اقل نسبيا في اسعار المعدات الرأسمالية، الا ان von Hayek يؤكد بان افتراض ريكاردو مضلل، اذ حتى إذا لم تتوافر شروطه فان ارتفاع الاجور يؤدي الى إحلال راس المال محل العمل والعكس بالعكس " لمزيد من التفاصيل. انظر وسام ملاك ٢٠١١ . ص٦٢١"

ولكن الحقيقة اثبتت وبالذات مع واقعة التضخم الركودي Stagflation والميل المتزايد لخفض الاجور الحقيقة بفعل التضخم المتخذ شكل ارتفاع في الاجور النقدية، اثبت ان راس المال لا يمتلك الخيار امام إحلال راس المال محل العمل .

ازاء واقعة التقدم التكنولوجي مع الأتمتة Automation والسبرانتيك Cyberetics والاتجاه نحو تحرير الصناعة من العمل اليدوي وتحول العمل الى هيولى في عصر اندمج فيه العلم بالانتاج، وتحول الاقتصاد الى اقتصاد معرفي / تقني مدار بالالات المدارة ذاتيا . مما يعني ان أحد أهم أسباب البطالة على

المستوى الكوني المعبر عنها بتوقع برجنسكي بمجتمع الخمس العامل واربعة اخماس العاطل "انظر فخ العولمة. ١٩٨٨ ص٢٥-٢٦" يعني ان هناك اسباب هي ابنة الفعالية، والمنطق البراكسي Praxiology للحركة الاقتصادية الخاضعة الى التطور المتسارع للتكنولوجيا والمأسورة موضوعيا به، بكل ما يترتب عليها من اشتراطات خارجاية تقف الارادات الفردية ازاءها مشلولة، عاجزة عن ايجاد حلول خارج منطق التكنولوجيا وعودة الطبيعة مجسدة في القوى التكنولوجية للسيطرة بعد ان بدا ازاء طليعة عصر التنوير، ان الانسان بارادته هو صاحب السلطة، وان كل شي عليه ان يخضع الى منطق العقل . لذا فان جزءا كبيرا من تفسير اسباب البطالة يخضع الى عوامل واشتراطات تكنولوجية تحكم الحركة والنسق الدوليين، بل يمكن القول ان البطالة بهذا المنطق هي القدر الطبيعي / والثمن الطبيعي للتطور البراغماتي/ الادواتي / التكنولوجي وان المعدل الطبيعي للبطالة ازاء هذا التطور المتسارع يحتاج لان يضاعف .

وفي العلاقة بان الرسمالية ليست نظاما مغلقا وان حدود الرأسمالية، هي العالم اجمع على خلاف فرضيات كينز "أنظر.عبد الجبار محمود العبيدي.٢٠١١ ص٩٩ " واذا علمنا ان كمية الحركة في الكون ثابتة وان تبدلها وتحولها من شكل الى اخر لا يعني تغَير كميتها ضمن منطق استحالات الطبيعة وصيرورتها " أنظر في ذلك. روجيه غارودي. النظرية المادية في المعرفة. ص٧٣ " يمكن القول بالقياس على المنطق الفيزيائي ان حركة التطور وتنامي النمو في مكان ما من اطراف النظام الرأسمالي يترتب عليه نقصان في الحركة في مكان اخر . اي ان ازدياد وتائر الاستخدام والدخل في المتروبولات/ مدن الرأسمالية يقابله بالضرورة (ضمن منطق النسق الدولي القائم على الاكراه والعسكرة والاستعمار والقوة كوسائل مجترة من تجربة الحرب العالمية الاولى والثانية، في العلاقة ببوار الحروب العالمية لحساب الحروب على هامش النظام وحواشيه) تراجع في وتائر الاستخدام والدخل بنسبة تزيد ولا تنقص في حواشي النظام وتوابعه وخاصة بفعل تراجع وتائر الاستخدام وتراجع مستويات النمو وميل الربح للهبوط في المتروبولات.

وباستعارة تعابير ثورنتوس فان البلدان النامية في الوقت الذي لا تنعكس اثار الازدهار في المتروبولات عليها ايجابا، فانها اول من يصاب بآثار الكساد وتراجع مستويات النمو"مجلة النفط والتنمية.شباط/١٩٧٣" وهو ما يعني في العلاقة بخراب ميكانزماتها الذاتية وتشوهها بان ظروف الحركة الدورية الاقتصادية من الكساد الى الرواج فالطفرة والانتعاش والازدهار من شانها جمعيا ان تترتب عليها اثار مضادة على الاستخدام والدخل في الحواشي .

ففي الكساد تزداد عمليات الحلب الدولية بمنطق القوة . اما في الرفاه فتزداد عمليات الحلب بمنطق معدلات التبادل غير المتكافئ وأسعار الصرف والتخفيض النقدي، وهو ما يمكن التعبير عنه بالأثر المقلوب او الاثر الامبريالي على الفعالية الاقتصادية في حواشي النظام .

واذا اردنا الغوص وسبر اغوار الظاهرة الامبريالية نستطيع القول ان الامبريالية ذاتها هي نتاج لضغط البيئة التقنية وتطور قوى الانتاج وما تفرضه من سياسات واشكال للعلاقات الخارجية تقوم على القوة وسط عجز الوسائل الاقتصادية والسياسات الاقتصادية وهو ما يعني ايضا تقدم الجنرالات على الاقتصاديين، وتقدم السياسات العسكرية على السياسات الاقتصادية وسط افلاس الاخيرة وتخلفها عن اللحاق بحركة الاولى .

ثانيا- اسباب سياسية

في تفسيره لتعدد النظم الاقتصادية في العصر الحديث يرى الاقتصادي الامريكي بكنكهام " أنظر. ابراهيم كبة. ١٩٧٣.ص٣٢ " ان اسبابها تعود الى تعدد الاهداف الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، على الرغم من وحدة الاهداف الاقتصادية الخمسة التي يقع في مقدمتها تحقيق الحد الاقصى من الكفاية الانتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية لتلافي حصول البطالة، وانطلاقا من ذلك فان النظم الاقتصادية ايا كان شكلها وطبيعتها، وايا كان مستوى تطور قوى الانتاج فيها، وسواء اكانت مؤسسة السوق هي الاداة المنظمة والمتكفلة بتحقيق الكفاءة الانتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية، ام الخطة الاقتصادية الشاملة، او اية تشكيلة اخرى تتروح بين السوق وبين الخطة، او بين السوق والتدخل الحكومي فيه، فان ترجمة ذلك الهدف يصبح الشغل الشاغل لمتخذي القرارات على المستوى الجزئي Micro وعلى المستوى الكلي Macro .

بتفكيك الهدف اعلاه نجده يتضمن على الاتي :-

أ- مستوى اقصى
ب- كفاءة انتاجية
ج- استخدام الموارد الاقتصادية
د- تلافي البطالة

فالسياسة الاقتصادية للحكومة مطالبة ليس بتلافي البطالة، فحسب، بل باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة انتاجية، وليس بكفاءة انتاجية، فحسب، بل بكفاءة انتاجية قصوى، وبمقاربة بسيطة للهدف بمتضمناته اعلاه بالسياسات الاقتصادية المتبعة في العراق، نجد الاتي :-

١- مستوى متدني للاستخدام قياسا بالقوة النشيطة حوالي ٤٠% طيلة الفترة مابين ١٩٩٧-٢٠٠٤ وظل هذا المستوى على ماهو عليه على الرغم من اعادة تشكيل الجيش والشرطة وتوسيع اجهزة الحكومة "انظر. تقرير منظمة العمل الدولية .٢٠٠٧ ص٢٠ " أيضا "الجهاز المركزي للاحصاء . ايلول٢٠٠٨"
٢- مستوى عالي لاستخدام القوة الانتاجية المتاحة في مجالات غير انتاجية (جيش، شرطة، حكومة) .
٣- ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الخريجين، ويشير تقرير منظمة العمل الدولية الى ما يسميه احدى الغرائب، وهو زيادة البطالة كلما تم الارتفاع بالمستوى التعليمي، "انظر. المصدر السابق . ص١٣"
٤- ارتفاع نسب البطالة بين قوة العمل الفتية (١٥-٢٤) سنة من الفتية والفتيات لتصل الى ٣٠% " انظر المصدر. السابق ص١٧" ايضا " تقرير الجهاز المركزي للاحصاء . ايلول .٢٠٠٨ ".
٥- ان القطاع المولد للدخل (القطاع النفطي) كما هو معروف ليس قطاعا مولدا للاستخدام .
٦- ارتفاع انتاجية القطاع الزراعي قياسا بالقطاعات غير الزراعية، وهو ما يضم بين جوانبه تردي انتاجية القطاعات الاخرى، الذي يظهر ارتفاع انتاجية قطاع متخلف بمواصفاته المعروفة بتدني مستوى التكنولوجيا، وضعف الانتاجية، وانخفاض ساعات العمل، وبإدخال النشاطات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد العراقي في شكلها وطبيعتها المتمثلة بالاتي :-

أ- سائقي سيارات التكسي
ب- اصحاب الاكشاك والبسطيات
ج- العتالين العضليين + عتالي العربات التي تجرها الحيوانات + عتالي العربات التي تعمل بالكاز+ عتالي عربات الدفع.
د- بائعي السكائر ومفترشي الطرقات ببضائع لا على التعيين .
ه- ميكانيكي السيارات، كهربائي السيارات، مصلحي اطارات السيارات، بائعي لوازم السيارات، اكسسوارات السيارات، بائعي البانزين الى جانب محطات البانزين النظامية، تبديل الدهون والسيؤيل، كراجات الغسل والتشحيم .
و- محلات بيع مفرد/ اسواق صغيرة + حلاقين
ز- تجارة الاثاث والكهربائيات
ح- تجارة السلع الغذائية
ط- مكاتب الدلالية

وبإحصاء عدد العاملين في هذه الانشطة (الهامشية) يمكن القول ان الاقتصاد العراقي اقتصادا ضحلا Shallow بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معانٍ .
وان المصدر الحقيقي والوحيد المولد للدخل المتمثل بالقطاع النفطي هو قطاع عقيم إذا اخذناه من زاوية الاستخدام، ولكن وعلى النقيض من ذلك فان كل الاستخدام على هامش القطاع النفطي المغذى بعوائده يعود الى هذا القطاع .

وكل ذلك يعود الى سياسات الحكومة التي اقعدت القطاعات الانتاجية لصالح القطاعات التسكعية/ الخارجانية ليعمل المضاعف في الخارج بإرادة منها . وبوعي من التكنوقراط المحيطين بها .
بل حتى الاستثمارات الحكومية والمقاولين العاملين مع القطاع الحكومي لا تعدو أن تكون غير اعمال تشغيلية/ صيانة، وليست استثمارات بالمفهوم الحقيقي للاستثمار Investment كونه تكوينا لأصول رأسمالية . بل، وفي احسن الاحوال اعادة تكوين للتراب على شكل ابنية معاد تشكيلها على غرار الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والمدارس وما الى ذلك .

ومنذ الاحتلال لم تعمل الحكومات المتعاقبة سوى على اصلاح بيوت (القائد) وتكييفها لخدمة الاغراض الادارية، واعمار المباني والوزارات الحكومية التي تضررت بالقصف، وتوسيعها وزيادة مساحاتها . بالمقابل فان المشاريع الصناعية والزراعية لم يكن مصيرها سوى الاهمال .

بناء على ما تقدم فان جزء كبيرا من اسباب البطالة وتراجع الاستخدام في العراق يعود الى اسباب سياساتية تتسم بالاتي :-

أ- اللاأتجاه والتخبط

ففي الوقت الذي يسود الخطاب السياسي الاعلامي المعلن اتجاه السير نحو الخصخصة، فان المركزية تزداد ترسخا، والعوممة تزداد سيادة، والسطو على الموارد العامة لتمويل الموازنة العامة

المنتفخة/ التشغيلية/ الحكومية يزداد تضخما حتى باتت تستحوذ على ٨٠% من الموارد العامة المتاحة ذات المصدر الخامي في جلها.

وفي الوقت الذي تعاني فيه الحكومة من ثقل بند الرواتب وترهل الاجهزة الحكومية، وبدلا من اعادة هيكليتها، واعادة توزيع العاملين لصالح القطاعات الانتاجية، وتفييض البطاله المقنعة، والموظفين الوهميين وانصاف العاملين بعد ضمان اتجاه تدفقها، تزداد الاموال المخصصة لتمويل شبكات الرعاية الاجتماعية على حساب الرعاية الانتاجية .

ب- غياب اهداف واضحة

انطلاقا من بكنكهام فان الاهداف الاقتصادية التي تقع على عاتق كل نظام تتمثل بالاتي :-

ب.١. تحقيق الحد الاقصى من الكفاية الانتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية لتلافي البطالة .

ب.٢. تحقيق الحد الاقصى من الاستقرار لتلافي الازمات الاقتصادية .

ب.٣. تحقيق الحد الاقصى من المساواة في توزيع الدخول لسد حاجات المستهلكين .

ب.٤. تحقيق الحد الاقصى من النمو الاقتصادي لضمان زيادة الانتاجية في الامد الطويل .

ب.٥. تحقيق مستلزمات التبدل الاقتصادي والاجتماعي .

وبمقاربة بسيطة مع الواقع، يمكن تصّور حجم الهوة بين المنطق والواقع المخالف لأبسط حقوق العقل.

ج- وفقا للفقرة (ب) أعلاه، فان غياب اهداف واضحة ترتب عليها غياب سياسة واضحة المعالم وستراتيجية واجراءات محددة للحد من البطالة ورفع مستوى الاستخدام واستيعاب الايدي النظيفة الخلاقة، والذي تمثل في التخبط كما يتجلى في الاتي :-

ج-١- ان على الرغم من ارتفاع رواتب الفئات غير المنتجة، وتدني اجور العاملين، يتم تحديد اجور العمال بسبعة الاف دينار او عشرة الاف دينار يوميا، وازاء الارتفاع المستمر في الأسعار وفي العلاقة بالارتفاع العالمي لأسعار السلع الاستهلاكية الشعبية فان تحديد الأجور هذا ترتب عليه اختيار البطالة على الاستخدام .

تجدر الإشارة هنا الى ما يشاع في الادب الاقتصادي باعتبار هذا النوع من البطالة بطالة اختيارية، وبمقاربة الفكر وطروحاته تلك بالوقائع المتمثلة باختيار التسول، والاعمال التسكعية، وامتلاء الشوارع بشباب واطفال وكبيري السن مزودين بطاقة انتاجية يتم تعطيلها بشكل قصدي، سنجد ان تصوير اختيار البطالة على الاستخدام بالبطالة الاختيارية هو تصوير ساذج وتزييف للحقائق، ذاك ان اولئك الشباب والفتية وكبار السن مصرين على العمل في البرد القارس، وفي الحر الشديد القائض وتحت اشعة الشمس المحرقة لكسب قوت يومهم . وان من اختار البطالة ليس هم، بل الحكومة وسياساتها المتخبطة، هذا اذا افترضنا جزافا ان لها سياسات !!

ج-٢- على الرغم من تدني الاجور وما يترتب عليها من تدني الانتاجية فان الحكومة تصر على منع استخدام الكم الكبير العاطل من الشباب لتعويض النقص في انتاجية المستخدمين، والنقص في الخدمات المقدمة للمواطن، والتأخير في انجاز معاملات المواطنين وتصر على تحديد الاجر عند مستويات متدنية بدلا من اتخاذ تدابير واجراءات فعالة باتجاه اعادة هيكلة تلك القطاعات من خلال العمل على تحقيق الاتي:-

- زيادة انتاجية المستخدمين.
- اعادة تدويرهم لصالح الوحدات التي يزداد الضغط عليها.
- تفييض العناصر المتسمة بانخفاض الانتاجية بعد تأمين اتجاه تدفقهم نحو القطاعات المنتجة التي على الحكومة وسياساتها خلقها .

وفي العلاقة بعدد من المتغيرات الاقتصادية (المستوى العام للاسعار، تدني الانتاجية) وعدد من المتغيرات الاجتماعية (انتشار التسكع والتسول، خراب الرغبة في العمل) فان النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هي افساد الشغيلة وتبديد قواهم وتحويلها الى غير ذي اتجاه، في ظروف يفترض فيها ان يحتسب ويخطط لتحييد الفعل الضار للحركة ويمنع فيها اتجاه الفعل في غير ذي اتجاه .

ج-٣- انشغال الحكومة والمؤسسات المعنية وعلى رأسها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتدريب وانفاق ملايين الدولارات على تدريب الخريجين (المؤهلين اصلا) بدلا من الانشغال بايجاد فرص لاستخدامهم .

ج-٤- ان برامج التدريب والتعاون مع منظمة العمل الدولية تنحصر في مجالات مدعاة للاسى، لا تتعدى الانسجام مع البنية الاقتصادية المفككة والهيكل الاقتصادي المختل والتعامل معه باعتباره معطى ساكنا ابدي الحضور متمثل بوظائف (ميكانيكي سيارات، كهربائي سيارات، مصلح اطارات، سمكري، ....الخ)

ج-٥- عدم وجود احصائيات دقيقة لحقيقة البطالة في العراق، واستخدام البيانات لأغراض سياسية وتضليل متخذي القرار بتصويرهم الواقع الحقيقي منقوصا نصفه .

١- اسباب ناجمة عن الخطل المجتمعي

المقصود بهذا التوصيف هو التعبير عن حقيقية عدد من الأسباب تعود الى الغباء الناجم عن الجهل الاجتماعي المعبر عنه بالاتي :-

أ- زيادة النسل وبالذات بين صفوف الاميين والفقراء والشرائح الرثة في المجتمع، تلك الشرائح والفئات غير القادرة على اعالة نفسها، ورغم ذلك فان جزءا كبيرا منها يقود ابنائه للتسول بهم تحت شمس الصيف الحارقة وبرودة الشتاء القاسية دون قانون رادع، او مساءلة اجتماعية واخلاقية ودينية وسياساتية لدولة تريد ان تصطف مع الدول الحداثوية . فالكل يتفرج على هذا الانفلات الغريزي ببرودة دم . بل وحتى الفئات والشرائح الوسطى والمثقفة منها مازالت تصر على انجاب نصف درزن متاثرة بدرجة البحبوحة التي هي عليها، تلك البحبوحة التي سرعان ما تتحول الى نقيضها بفعل الانفاق على طلبة، لا تطول فترة دراستها، بل وتطول فترة تفريخها.

ب- الاتجاه المتزايد ليس للتعلم بل للحصول على شهادة وشهادة لمجرد الشهادة (تخلوا في احيان كثيرة من العلم والمعرفة الحقة) ولمجرد الحصول على وظيفة ادارية / سلطانية يطول انتظارها في احيان كثيرة الامر الذي يؤدي الى التضحية بالفرصة البديلة، ذاك ان قضاء اربع سنوات على مقاعد الدراسة، في العلاقة مع حقيقة الوقت المضاع ليس في الدراسة وطلب المعرفة، بل في التسكع وعدم دخول الدرس وسط غياب القدرة على اتخاذ قرار الفصل، انما يعني التنازل عن وقت يمكن استغلاله مقابل عائد. اذ ما الفائدة ان يستثمر الناس في ذواتهم (هذا بافتراض انهم يستثمرون حقا في ذواتهم) اكثر من غيرهم– حسب Becker – اذا كانت المحصلة هي البطالة، واذا كانت البطالة هي المكافاة السلبية المرتجاة على التعلم والشهادة ؟

ومن المفارقات ان يشير تقرير منظمة العمل الدولية في العراق الى ما يسميه احدى الغرائب ومفادها زيادة البطالة في العراق كلما تم الارتفاع بالمستوى التعليمي " مصدر سابق ".

ج- عدم اقتناع قوة العمل النشيطة العاطلة بان صمت الحكومة وغياب المصارحة الحقيقية للشعب والاعلان عن الموقف الحكومي بجرأة وشجاعة بدلا من المماطلة والوعود، انما يتضمن على غياب الوظائف ومحدودية الاستخدام في الاعمال الحكومية، وبالذات وسط ترهل الأجهزة الادارية والعسكرية والخدمية (هذا بغض النظر عن تدني انتاجيتها) . الامر الذي يتطلب من العاطلين الاعتماد على قدراتهم الذاتية في ايجاد فرص عمل خارج القطاع الحكومي، واحيانا خارج المنظومة المحلية برمتها! وعلى ما يبدو ان هذا السبب بدأت تخف حدته مع تصاعد الوعي الشعبي، وهو ما يفسر انخفاض عدد المسجلين الى اكثر بقليل من نصف مليون بداية عام ٢٠١٠ (ورقة عمل. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . دائرة العمل والتدريب المهني . اذار ٢٠١٢).

اما الأسباب الناجمة عن الخطل والاختلال السياساتي فيتمثل بالاتي :-

أ- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة القبول في الجامعات والكليات وانشاء المزيد من الكليات الاهلية، في الوقت الذي تزداد فيه بطالة الخرجين، وهو ما يعني ان الحكومة تخصص الموارد الاقتصادية بطريقة تتعارض ومنطق الحركة الاقتصادية والحاجة الموضوعية، والتي تتطلب الاستثمار في القطاعات المنتجة الى النقطة التي تتساوى فيها كلفة الاستثمار الحدية للوحدة الاخيرة من العمل في القطاعات المنتجة مع الايراد الحدي من استثمار وحدة جديدة من العمل في القطاعات التعليمية .

ب- عدم ادراك الحكومة ليس لأسباب تدني الانتاجية بدقة، فحسب، بل ولأسباب التهالك على التعيين في الدوائر الحكومية الذي يعود في جزء كبير منه الى احتقار العمل اليدوي/ المنتج وما يتمخض عنه من تقديس للمنضدة التي هي صنو التسلط والمكانة العلوية للموظف. فالمهم في منضدة الوظيفة ليس الخدمة العامة وخدمة المواطنين، بل المهم فيها هو المكانة العلوية والتسيّد على الناس، وهذا هو السبب وراء ابتزاز الموظف للمواطن، لان كرسي الخدمة العامة في المنظور الجمعي هو كرسي سلطة وتسَيد وتفريغ للايونات العدوانية والمرضية والعقد الفائضة over complicated في التاريخ الاجتماعي لمجتمع مريض بامتياز .

ج- ادراك الحكومة لبلوغ الجهاز الحكومي حد التخمة (رغم انخفاض مستوى الاداء/ وانخفاض مستوى الانتاجية/ وانخفاض ساعات العمل الحقيقية/ وبيع الوظائف/ وبيع الزمن العام) وبالذات الاجهزة العسكرية المتمثلة بالجيش والشرطة والأمن والاستخبارات ..الخ حد بلغ امتلاء الشوارع والأزقة بالهمرات والسيارات متعددة الأنواع والجهات والألوان واللباس، وفي خضم بحث تلك الاجهزة عن معنى لهذا الترهل التجأت الى العبث بالشارع باسم الخطة الأمنية والتي تمثلت بالاتي :-

ج-١- التكدس بالطرق وبطريقة تخلو من اي منطق ستراتيجي او تكتيكي .

ج-٢- التفتيش، وبدقة اكثر، التظاهر بالتفتيش بطريقة استعراضية تخلو من الرزانة والاداب العسكرية واعتماد المزاجية، نجم عنها تاخير المواطنين والموظفين الحكوميين واصحاب المصالح عن اعمالهم لساعات طويلة، وبالذات وسط نقاط متلاحقة متعاقبة تخلو من المعنى في احيان كثيرة وهو ما ينم عنها ببساطة عدم احترام الزمن الذي يشكل اهماله التفريط بالتقدم لصالح منطق العبث واللادرية .

ج-٣- تكدس السيارات بطريقة مدعاة للتفكر والتامل والتحليل واعادة النظر بالخطة الامنية (هذا اذا كانت عملية تعطيل الاف السيارات على خطوط النقل السريعة والداخلية هي ابنة خطة اصلا) كونها مصدرا لتعظيم الخطر، وزيادة الخسائر امام اي حادث ارهابي مهما كان حجمه، زد على ذلك خسارة الوقت، الخسارة المادية للوقود، زيادة التلوث، الاضرار بالطرق (وقوف عشرات الالاف من الاطنان على جسر لفترات زمنية طويلة) وما الى ذلك .

ان ادراك الحكومة لهذا الامر كله، خاصة وان الجهاز الاداري ينتقل عبرها وامام مرأى عينيها لم يتحالف باجراءات تعبر عن ذلك الادراك، ان لم تكن اجراءاتها نقيضة لها تماما كما يتجلى بالاتي :-

١- تكثيف وتعزيز الوجود العسكري في الشارع عدة وعددا واجهزة (على الرغم من ان هذا الاجراء يخل بالديمقراطية جملة وتفصيلا، بل ويشترط تعطلها.)

٢- عدم اللجوء الى التوصيف الوظيفي وتحديد المسؤوليات واعادة رسم خارطة الوجود العسكري لينتقل العسكر الى الحدود والشرطة داخلها كما هو متعارف عليه دوليا وتاريخيا .

٣- الامتناع عن اعادة هيكلة القوات المسلحة باتجاه المقاسات العالمية والمواصفات العالمية .

٤- عدم اقدام الحكومة على اتخاذ التدابير الرادعة باتجاه تنمية وتدريب وتطوير الكفاءات واحلال النوع محل العدد ..

المحور الرابع/ معالجة الحركة قبل معالجة البطالة، ففيها يكمن العلاج في الامد اللاحق

ان معالجة البطالة في ظل عالم تسوده قوانين الحركة ومعاد فيه سيطرة القوانين الطبيعية العمياء على البشر يتطلب الأتي :-

١- الانغماس بدل الانسحاق في الحركة العولمية واكتشاف اصول اللعبة بدل البقاء ساكنين .
٢- اعتماد الخبرة الاكاديمية في أي اتفاقات يتم عقدها مع المنظمات الدولية، وبالذات في الجوانب الاقتصادية
٣- تحرير الموارد من اليد الثقيلة للحكومات .
٤- البحث عن مشاريع ريادية انتاجية وخدمية تشكل العنصر الدافع والمحفز والخالق لمشاريع جديدة،والتي تشكل الاخيرة بدورها عنصراً دافعاً ومحركا ومحرضا على خلق مشاريع جديدة،وتدفع الاخيرة بدورها الى خلق استثمارات بطريقة حلزونية لا تتوقف حتى تبلغ منتهاها، وبالشكل الذي تسهم فيها جميعا بامتصاص الايدي العاطلة عن العمل، ويمكن الاستعانة في ذلك بالخبرات الاكاديمية الاقتصادية تحديداً.
٥- خصخصة كافة الاعمال الحكومية خارج الوظائف التقليدية المتمثلة بالدفاع، والامن وحفظ النظام والملكية الخاصة، والقيام بالاشغال العامة .
٦- تعديل القوانين لتواكب منطق الحركة .

اما ميكانزم تحقيق ذلك فيمر من خلال الأتي:-

ا. عدم المبالغة بالسيادة وتوصيف العلاقة في ظل الهيمنة بدقة باتجاه تحديد الاهداف وعقلنة السياسات تحت مظلة الهيمنة للقوى الخارجية وتحييد مصالحها في العلاقة مع تحييد اثر العوامل الموضوعية الخارجية بالانحناء امام الحقائق الموضوعية الداخلية في حركتها وتغيّرها وتحولها، لا في ركودها واستكانتها وجمودها.

ب. وضع الخطط التنموية وفقا لحقائق الفقرة (ا) اعلاه وتغليب الحاجة الموضوعية والكلفة المحلية للعمالة بتناسبها مع كلفة التجهيزات للمستورد . فاذا كان اثر ريكاردو غائبا وهو ما يعني بأننا نعيش في مرحلة ما قبل الريكاردية فعلام هذا الرهان الخاسر على الفرس الاجنبي ؟

ج. الغاء مجانية التعليم الجامعي بالمطلق وتحرير سوق العمل من الوظائف القسرية التي يجلبها ما يسمى بالتعيين المركزي كطريق لضمان الاعتماد على القدرات الذاتية في الحصول على العمل، من جهة، وكممر لضمان السير بتقديس العمل خارج الوظائف السلطانية! من جهة اخرى .

د. البدء بتحرير اولي من السياسات الحكومية باتجاه استعادة الاقتصاد لعافيتة وتعافيه تدريجيا من التشوهات التاريخية للسياسات المرتجلة والمختلة وغير ذات اتجاه طيلة السنوات الستين الماضية.

ه- بناء قاعدة معلومات متطورة ومتجددة لأعداد قوة العمل النشيطة وتوزعها بين الاستخدام والبطالة .

و- انشاء بنك للاستخدام يوفر المعلومات عن طبيعة اليد العاملة الطالبة للعمل، الراغبة فيه، والقادرة عليه، والمؤهلات التي تحملها .

ز- انشاء ادارة متخصصة لمتابعة الخريجين، والاهتمام بشؤون استخدامهم، واصدار ملف سنوي بهم وبمؤهلاتهم ووضعه على الشبكة العنكبوتية، وتفعيل الاتصال مع عالم الاعمال لتوفير العمل للخريجين .

ح- التوعية بقدسية العمل، وإصدار القوانين المناسبة لإعادة ترتيب وتوزيع قوة العمل لصالح القطاعات المنتجة والرائدة.

ط- الكف عن أستخدام الموارد العامة لإعالة العاطلين عن العمل، وتفعيل صناديق الزكاة والصدقات والتبرعات الخيرية لمساعدة تلك الفئات، مقابل تكفل الحكومة بواجباتها المحددة.

المصادر

١.علي محمد سعدي . اقتصاديات العمل .القاهرة.١٩٩١.
٢. سعد سلمان عبد الله. العمل، التشغيل والطاقة.
٣. فلاحى حسن ثويني ووحيدة جبر خلف. دراسة في مشكلة البطالة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. الجامعة المستنصرية. العدد١١.
٤.رأس المال . مؤسسة المعارف .بدون تاريخ .المجلد الاول والثاني .
٥.راسل جاكوبي.٢٠٠١ . نهاية اليوتوبيا- ترجمة فاروق عبد القادر عالم المعرفة- عدد٢٦٩
٦. اسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلي . دار الجامعات المصرية ١٩٧٣.
٧. وسام ملاك . تطور الفكر الاقتصادي – دار المنهل اللبناني .
٨. فخ العولمة .١٩٨٨.
٩.عبد الجبار محمود العبيدي .٢٠١١.
١٠. روجيه غارودي . النظرية المادية في المعرفة . تعريب ابراهيم قريط- دار دمشق
١١. ابراهيم كبة .١٩٧٣.
١٢. تقرير منظمة العمل الدولية ٢٠٠٧.
١٣. الجهاز المركزي للاحصاء. ايلول.٢٠٠٨.
١٤. ورقة عمل . وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .دائرة العمل والتدريب المهني .اذار٢٠١٢.